التقـاريـــر

التغيرات الراهنة في موازين سوق النفط العالمية وأثرها على المنطقة العربية

أسماء الخولى
باحثة في الشئون الاقتصادية

تزدحم أسواق النفط العالمية بالتغيرات والتطورات السريعة التي يصعب توقعهـا أو التنبؤ بها مسبقاً، بل يصعب أيضاً التعامل معها عند وقوعها للحد من آثارها السلبيـة، والملاحظ أن قطاع النفط كان وما زال محور تلك التطورات والتغيرات السريعة التـي تشهدها القطاعات المالية والاقتصادية في السابق وحالياً وكذلك خلال الفترة القادمـة. وعلى الرغم من تنوع الخطط متوسطة وطويلة الأجل من قبل الدول الـمـنـتـجـة والمستهلكة للنفط ومشتقاته، وعلى الرغم من القيود والإجراءات الاحترازية التي يتـم فرضها لإضفاء المزيد من الاستقرار على أسواق النفط، والتقليل من تقلباتها عـلـى مسارات النمو للاقتصاد العالمي، إلا أننا نلاحظ أن الفجوة تتزايد وإمكانـيـة تـوفـر مشتقات الطاقة تتراجع لدى العديد من المجتمعات نظراً لارتفاع أسعارها.

وفي هذا الإطار، أعلنت كل من الصين والهند- في يونيو ٢٠١٨- عن عزمهـمـا تشكيل "نادي المشترين للنفط" لمواجهة قوة منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبـك"، باعتبارهم كارتل إنتاجي يسعى إلى رفع أسعار النفط؛ مدللين على ذلك بالارتفاع الـذي حدث في أسعار النفط خلال العام ٢٠١٨، من ٣٠ دولاراً للبرميل إلى ٨٠ دولاراً وذلك قبل انخفاضه إلى ٥٠ دولار مؤخراً، وقد يكون الوقت قد حان لبدء أوبك في القلق من مثل ذلك النادي، فالهند ترى أن الطفرة في إنتاج النفط والغاز في الولايات المتـحـدة

تعطيهم مزيداً من النفوذ ضد أوبك. فالصين والهند معاً تمثلان ١٧٪ من الاستهلاك العالمي للنفط، وهما الدولتان الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ويبقى أن نرى ما إذا كان التعاون الصيني الهندي الوليد يمكنه أن يجذب مزيداً من الحلفاء أم لا، وإذا حدث ذلك ، فهل يصبح بمثابة تغيير في الاستراتيجيات الجيوسياسية والاقتصادية للدول المنتجة للنفط، وكيف بإمكان هذا التحالف التأثير على سياسات الدول العربية المنتجة للنفط؟.

أولاً: استراتيجية "أوبك" في الحفاظ على النفط كمصدر رئيسي للطاقة

لأكثر من عام، كان لدى منظمة "أوبك" وغيرها من المنتجين الرئيسيين، بما في ذلك روسيا، إنتاج محدود من النفط، وهي استراتيجية ساعدت على تعزيز أسعار النفط الخام بصورة كبيرة منذ بداية العام ٢٠١٨، حيث تضاعف سعر النفط الخام تقريباً منذ أن وصل إلى القاع في أوائل عام ٢٠١٦. وقد نجحت تخفيضات الإنتاج من دول المنظمة، في ظل نمو الطلب العالمي القوي في القضاء على فائض مخزون النفط لدى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وبلغ متوسط أسعار خام البرنت ٧٧ دولاراً للبرميل في مايو ٢٠١٨، وهو أعلى متوسط شهري منذ نوفمبر ٢٠١٤(١).

وبالفعل حافظت استراتيجية أوبك على سيطرة النفط كوقود للنقل لعقود من الزمن، حتى عندما ارتفعت تكاليف الوقود- كما حدث في الفترة من ٢٠٠٣:٢٠١٤- استمر الطلب العالمي على النفط في النمو مع نمو الاقتصاد العالمي. لكن عندما بدأت المخاوف بشأن تغير المناخ مقترنة مع وصول أسعار النفط لأعلى من ١٠٠ دولار للبرميل، بدأت الدول المستوردة للطاقة تبحث عن طرق بديلة لإنهاء اعتمادها على ذلك الوقود الملوث للبيئة وباهظ الثمن من وجهة نظرهم. وظهر بديل لمنظمة الأوبك في العام ٢٠١٢ باقتراح رئيس مجلس الدولة الصيني "ون جياوباو" بإنشاء منظمة لمكافحة كارتل أوبك الإنتاجي- على حد قوله- بحيث يصبح بإمكانهم كبح جماح الارتفاع المبالغ فيه في أسعار النفط العالمية، لكن المستوردين الآخرين، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة ، لم يبدوا اهتماماً بذلك المقترح آنذاك(٢).

والآن، مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، بدأ الاقتصاديون يحذرون مستوردي النفط مثل الهند والصين من أنه إذا استمرت الأسعار في التحرك نحو النطاق المستهدف لأوبك- عند الـ ١٠٠ دولار- فسيكون هناك تباطؤ كبير في نمو اقتصادات تلك الدول. ففي الولايات المتحدة ، خلص الاقتصاديون إلى أن ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠١٧ قد خفض الدخل الحقيقي لقطاعات العمل، بما في ذلك ٨٠٪ من القوة العاملة في الولايات المتحدة. ومن المرجح أن يجذب مسعى الصين والهند في إعلانهما تحدي إستراتيجية أوبك ذات الأسعار المرتفعة، الدعم من اليابان وأوروبا.

ثانياً: سُبل الصين والهند لإنشاء كارتل (اتحاد احتكارى) المشترين للنفط

وضعت كل من الهند والصين في العام ٢٠١٧ هدفاً واضحاً متمثلاً في تسريع ثورة السيارات الكهربائية، هذا وسيكون الاتحاد الأوروبي الصانع الرئيسي لتلك السيارات شريكاً مهماً في تلك الثورة. واليابان، مع ريادتها في سوق البطاريات المتقدمة، لديها كل الحافز للانضمام لتنفيذ ذلك الهدف. وتمتلك الصين والهند وأوروبا واليابان مجتمعين نفوذاً صناعياً مهماً متمثلاً في الاستحواذ على ٦٥% من مركبات العالم، والقوة الشرائية المرتفعة- حيث تستهلك تلك الدول مجتمعة ٣٥% من إنتاج النفط العالمي.

ووفقاً لاستطلاع حديث أجرته الهند، اتضح أن ما يصل إلى ٩٠٪ من السائقين الهنود كانوا على استعداد تام للتحول إلى السيارات الكهربائية إذا قامت الحكومة ببناء البنية التحتية اللازمة للشحن الكهربائي، وخفض الضرائب على استهلاك تلك السيارات، وزيادة الدعم الموجه للشحن الكهربائي. هذا وقامت نيودلهي مؤخراً بتعديل هدفها الطموح المتمثل في إنشاء أسطول السيارات الكهربائية على الطرقات في البلاد بحلول عام ٢٠٣٠ بحيث يصبح لديها ٣٠% من أسطول المعدات الكهربائية.

ومن جانب الصين، فهي القائد بلا منازع في الاعتماد على السيارات الكهربائية، حيث استحوذت البلاد على أكثر من ٥٠% من مبيعات السيارات الكهربائية حول العالم في عام ٢٠١٧. ولريادتها بسوق السيارات الكهربائية، من المقرر أن يتم تخفيض

الإعانات الموجهة إلى ذلك القطاع إلى الصفر بحلول عام ٢٠٢٠، وبالفعل بدأت شركات تصنيع السيارات الكهربائية في الاستعداد لمستقبل دون دعم من الدولة(٣).

وقد يكون التوجه لإلغاء الدعم الموجه إلى صناعة السيارات الكهربائية سبب كافٍ للصين والهند سعياً وراء مزيد من النفوذ في أسواق النفط الدولية التي تهيمن عليها منظمة الأوبك، وقد لا تكون الصين والهند وحدهما بهذا النادي، خاصةً في حال إعلانهما أن الهدف الرئيسى هو الحد من نفوذ أوبك في سوق النفط العالمية. وربما تظهر بعض الاحتمالات لنجاح مثل ذلك النادي في ظل وجود العديد من بدائل الوقود الأحفوري كالشمس والرياح وثورة الكهرباء التي غزت أوروبا مؤخراً.

وعلى نحو آخر، من غير المحتمل أن تنضم الولايات المتحدة إلى الصين والهند في ذلك المسعى، فعلى الرغم من أنه ينبغي عليها الانضمام، إلا أن أمريكا ترى أنها منتج نفطي صافٍ، وليست مستهلكًا، على الرغم من أن البلاد لا تزال تعاني من عجز تجاري نفطي يبلغ حوالي ٢٠٠ مليار دولار، بحجم العجز التجاري للولايات المتحدة مع كندا وألمانيا واليابان، وبالتالي من غير المرجح أن تنضم الولايات المتحدة الأميركية إلى هذا التحالف الاستهلاكي الجديد.

ومع ذلك، نجد أن مجموعة مكونة من الصين والهند وأوروبا واليابان باستطاعتها أن تصبح قوة تفاوضية قوية جداً، ويمكنها أن تثبت لمنظمة الأوبك أن قطاع النقل يمر بمرحلة انتقالية من النفط نحو الكهرباء، وأن هذا التحول يمكن أن يتم بصورة تدريجية إذا اتفق جميع الأطراف على أسعار معتدلة- عند مستويات٣٠ إلى٦٠ دولاراً للبرميل على سبيل المثال- ولكن إذا استمرت أوبك في رفع أسعار النفط إلى مستويات ٨٠ و١٠٠ دولاراً للبرميل، فإن دول الكارتل الجديد يمكن أن تتحد خلف الثورة الكهربائية السريعة، مما يُبقي مزيداً من النفط دون جدوى في باطن الأرض(٤).

ثالثًا: دور الولايات المتحدة في تغيير جغرافيا الطاقة عالميًا

أدت طفرة إنتاج النفط والغاز الصخريين في أمريكا الشمالية إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للعالم، كما نقلت أمريكا الشمالية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من

الطاقة ثم التحول إلى التصدير، بل وأصبحت أمريكا تركز الآن على الفوز بحصص كبيرة في السوق الأوروبي، خاصة من شحنات الغاز الطبيعي المسال. ففي عام ٢٠١٢ توقعت وكالة الطاقة الدولية بأن الولايات المتحدة بسبب التقنيات الحديثة في الإنتاج الصخري ستتجاوز إنتاج السعودية -أكبر منتج للنفط في العالم- بحلول عام ٢٠٢٠.

ويستمر إنتاج النفط من خارج أوبك في التوسع، ولا تزال الولايات المتحدة تستحوذ على معظم تلك الزيادة في الإنتاج، وبما أن إنتاج النفط الخام في حوض نهر بيرميان الأميركي(٥)- المعروف بقائد التغيير في مزيج الطاقة العالمي، مستمر في الاتجاه الصعودي، فمن شأن ذلك أن يدفع بإنتاج النفط في أمريكا الشمالية إلى الزيادة مما يجبر أوبك على الحفاظ على تخفيضات إنتاجها لتحقيق التوازن في سوق النفط في جميع أنحاء العالم.

وتقول وكالة الطاقة الدولية، التي تقدم المشورة للبلدان المستهلكة للطاقة، إن الطلب العالمي على الطاقة سينمو بنحو ٧% بحلول عام ٢٠٢٣ إلى ١٠٤,٧ مليون برميل يومياً. واستناداً إلى القدرات الإنتاجية للحفارات العاملة في حقول الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، ستصل القدرة العالمية لإنتاج النفط إلى ١٠٧ مليون برميل يومياً. وتتوقع الوكالة أن يأتي أقوى نمو في إنتاج النفط من حوض بيرميان الأميركي، وهو مجمع ضخم للنفط والغاز يقع تحت أجزاء من تكساس ونيو مكسيكو(٦).

هذا وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الأمريكي ١٠,٨ مليون برميل في اليوم بنهاية ٢٠١٨، بزيادة ١,٤ مليون برميل في اليوم من عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٩ ، من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط مرة أخرى إلى ١١,٨ مليون برميل يومياً، مما يدفع الولايات المتحدة إلى قمة قائمة المنتجين(٧).

بيرميان الأميركي ومقارنته بحقل الغوار السعودي

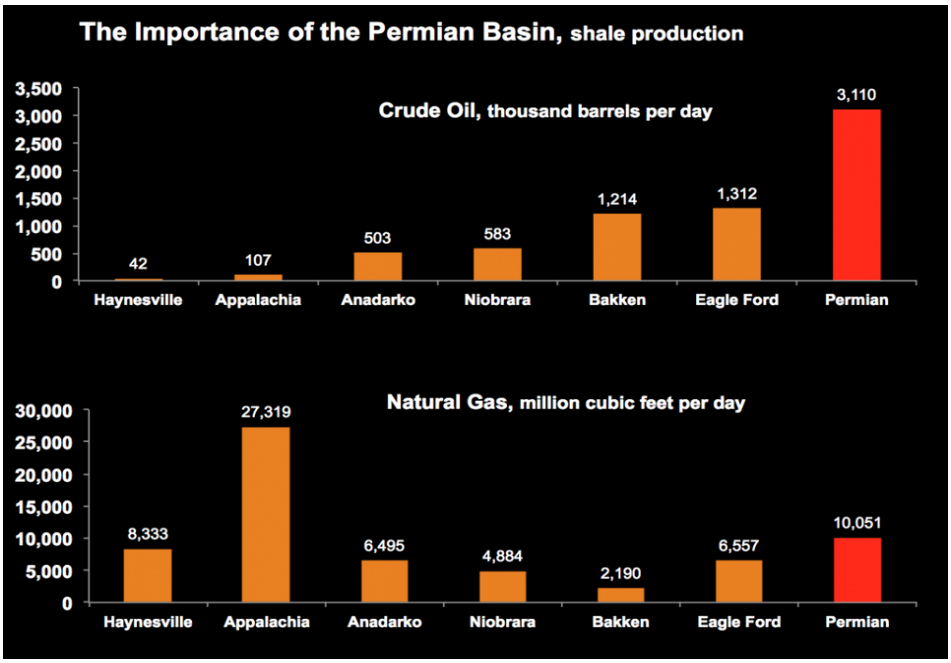

Source: The Permian Oil And Natural Gas "Growth Wall" Is Short-Sighted, Depends on EIA'S Data.

يعُرف حقل بيرميان بأنه أحد أهم عوامل تغيير الجغرافيا السياسية للطاقة(٨)، حيث ارتفع إنتاج النفط به إلى ٣,٢ مليون برميل يومياً. وساعد ذلك في دفع إجمالي الإنتاج الأمريكي إلى أكثر من ١٠,٤٧٢ مليون برميل يومياً في أبريل ٢٠١٨، وكانت تلك أعلى نسبة من إنتاج الولايات المتحدة منذ أن بدأت الحكومة الفيدرالية في الاحتفاظ بسجلات النفط في عام ١٩٢٠ – أعلى من الذروة السابقة البالغة ١٠ مليون برميل في اليوم في نوفمبر عام ١٩٧٠، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. هذا وتُخطط شركة إكسون موبيل، والتي تعد واحدة من أكبر منتجي حقل بيرميان– إلى زيادة إنتاجها ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٢٥.

ومن ثم تنطوي التغيرات الجديدة في إنتاج النفط الصخري على مؤشرات قوية تنذر بارتفاع مستوى المنافسة بين المنتجين، لا سيما أن كفاءة الإنتاج بإدخال المزيد من التقنيات المتطورة، ستصب في صالح ضبط التكلفة إلى ما دون ٥٠ دولاراً للبرميل. فالنفط الصخري بدأ يتحول من قطاع هامشي مرتفع التكلفة وقليل التأثير على مسارات الأسواق والأسعار، إلى منتج منافس رئيسى في الأسواق ومصدر قلق لكبار المنتجين في العالم.(٩) حتى أن البعض أصبح يقارن حقل بيرميان الأمريكي بحقل الغوار السعودي، الذي يُنظر إليه على أنه أكبر حقل نفط موجود بالعالم بل وهو المسؤول عن أكثر من نصف إنتاج البترول السعودي، وبالمثل يرى بعض خبراء الطاقة أن حقل بيرميان سيلعب دوراً عالمياً في إنتاج النفط المُستقبلي.

السحب من المخزونات الاستراتيجية

في يوليو ٢٠١٨، ظهر مزيد من البيانات التي أشارت إلى دراسة الرئيس ترامب إطلاق النفط الخام من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط في محاولة لدفع أسعار النفط والبنزين إلى الأسفل. وذلك المخزون الاستراتيجي بدأت أمريكا في التفكير به بدءً من العام ١٩٤٤، مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما اقترح وزير الداخلية هارولد إيكيس لأول مرة فكرة وجود مخبأ حكومي أمريكي للنفط الخام لتوفير إمدادات طارئة للدفاع الوطني في حالة حدوث اضطرابات في زمن الحرب.

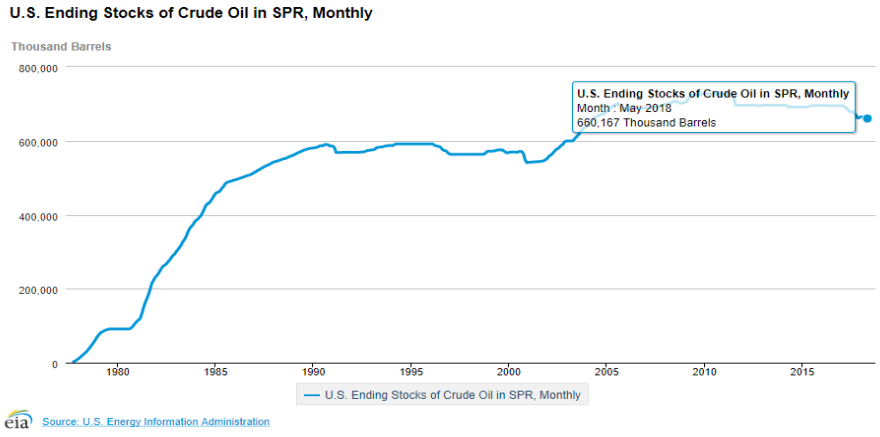

وبحلول عام ١٩٧٧، وفي أعقاب الحظر النفطي العربي الذي حرم أمريكا من إمدادات كبيرة من النفط خلال الأعوام ١٩٧٣-١٩٧٤، بدأت أمريكا في بناء الاحتياطي الاستراتيجي للنفط باستقبال أول شحناته (التي قدمتها المملكة العربية السعودية). واليوم، تمتلك أميركا القدرة على تخزين ٧١٣ مليون برميل من النفط الخام في أربعة مواقع منفصلة على طول ساحل تكساس وساحل لويزيانا. ويُقدر المخزون الحالي نحو ٦٦٠ مليون برميل في كهوف ضخمة تحت الأرض تم حفرها لغرض تخزين إمدادات النفط للظروف الطارئة(١٠).

واليوم تفكر أمريكا في استخدام المخزون الاستراتيجي، ظاهرياً استجابة لنقص العرض مع انهيار الإمدادات من فنزويلا، والعقوبات الوشيكة على إيران، وتعطل الصادرات من قبل القوات المتمردة في ليبيا. لكن ربما يكون الدافع السياسي هو الأبرز متمثلاً فى الحاجة لتخفيف ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأشهر التي تسبق الانتخابات النصفية، وربما ذلك هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة تُدعم قرار أوبك في اجتماعها الأخير – في يونيو ٢٠١٨- باتخاذ قرار زيادة حصص الإنتاج لدولها الأعضاء. لكن بالنظر إلى وفرة أمريكا الجديدة من النفط المحلي، يبدو أن ضرورة الحفاظ على إمدادات طارئة كبيرة قد تضاءلت. فالولايات المتحدة تسير في طريقها لتجاوز المملكة العربية السعودية وروسيا لاستعادة لقب أكبر منتج في العالم، وربما يكون سبب قوي لرغبة أمريكا في الإفراج عن المزيد من احتياطاتها الاستراتيجية من النفط.

رابعاً: عقبات أمام أوبك في مواجهة نادي المشترين

لا يزال هناك عدد من التحديات التي تواجه أوبك، حتى في الوقت الذي بدأت فيه المملكة العربية السعودية ودول أخرى في المنظمة في زيادة الإنتاج بسرعة لتعويض النقص من جانب الأعضاء الآخرين. فهناك العديد من المخاطر التي تحول دون قوة المنظمة في مواجهة احتمالات إنشاء كارتل للمشترين؛ وأهم تلك المخاطر ما يلي:

١. انسحبت الولايات المتحدة الأميركية من الصفقة النووية الإيرانية في مايو ٢٠١٨، وطلبت الإدارة الأميركية من الحلفاء- اليابان ودول أوروبا- التوقف عن شراء الخام الإيراني بالكامل. وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن الصادرات الإيرانية قد تنخفض بمقدار مليون برميل في اليوم بسبب إعادة فرض العقوبات من جانب إدارة ترامب التي أنهت صفقة الأسلحة النووية التي وقعها الرئيس السابق باراك أوباما(١١). فمنذ الأيام الأولى لدونالد ترامب في إدارة حملته الإنتخابية، كان من الواضح جداً أنه ينتهج مساراً معادياً لإيران، حيث ينظر إليها باعتبارها أكبر قوة مزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط.

٢. فنزويلا – التي تواجه أيضاً عقوبات أمريكية – يمكن أن تشهد انخفاضاً إضافياً بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً من الإنتاج، بالإضافة إلى خسارة المليون برميل التي لحقت بها في العامين الماضيين، وذلك في وقت تعاني فيه شركة النفط المملوكة للدولة من أزمة بسبب سوء إدارتها ونقص الاستثمار من جانب كل من الحكومة الفنزويلية والمصادر الأجنبية. فوفقاً لبيانات أوبك الشهرية، انخفض إنتاج النفط في فنزويلا إلى ١،٣٤ مليون برميل يومياً في يونيو ٢٠١٨(١٢)، وهو ما يضع الإنتاج في أدنى مستوى له منذ ما يقرب من سبعة عقود.

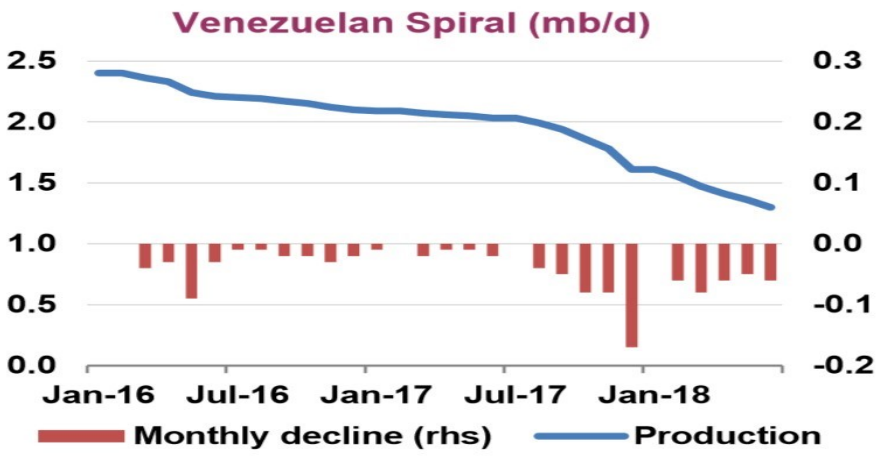

فالمشاكل التي تعاني منها صناعة النفط في فنزويلا معروفة جيداً، لكن الوضع مستمر في التدهور مع إغلاق المزيد من آبار الإنتاج ، فالإنتاج من حقول النفط التقليدية المتقادمة في فنزويلا في انخفاض سريع وعمليات التطوير التي يديرها شركاء أجانب في حزام نفط أورينوكو الثقيل تعاني من خلل ويتم تشغيلها دون طاقتها. هذا وتراجعت القوة العاملة الماهرة في حقول النفط في جميع الأقسام بعد فقد ما يقرب من ما لا يقل عن ألف عامل في يونيو، ولا يزال من المقرر تأجيل أعمال الصيانة المجدولة. (١٣)

٣. في ليبيا، بعد عام من الثبات النسبي، انخفض إنتاج النفط في شهر يونيو إلى ٧٠٦ ألف برميل يومياً متراجعة بنحو ٢٥٠ ألف برميل يومياً، وسط الهجوم على محطات التصدير الشرقية واختطاف عاملين في حقل شرارة العملاق، مما أجبر شركة النفط الوطنية على وقف الصادرات في محطات رأس لانوف وسيدر وزويتينة وهراغا في أواخر يونيو ٢٠١٨(١٤). والأحوال في ليبيا لم تعد مستقرة بعد، فقد تتعرض إمدادات النفط في ليبيا لانقطاعات متتالية ولفترة أطول مما كان متوقعاً، مما يهدد بتشديد الإمدادات العالمية في وقت أصبح العجز في المعروض يمثل مشكلة خطيرة على أسعار النفط العالمية.

خامساً: مدى تأثر المنطقة العربية بتحولات الطاقة العالمية

من الناحية الاقتصادية، قد يكون لإنشاء نادي مشترين النفط أثار اقتصادية مهمة على دول المنطقة العربية، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، فوجود تكتل من شأنه توحيد السياسات الاستهلاكية بهدف الوصول إلى أسعار نفط منخفضة لدعم استيراتيجيات تلك الدول التنموية، من شأنه أن يُحدث صدمة بالعودة بأسعار النفط لمستويات أقل من الـ ٥٠ دولار للبرميل مرة أخرى، مما يكون له أثر بالغ على ميزانيات الدول النفطية.

ومن حيث التداعيات المحتملة على موازنات الدول النفطية، والتي مازالت الإيرادات النفطية تُشكل أكثر من ٧٠% من إجمالي إيراداتها، وبالتالي تكون عرضة

للتأثر بتحركات أسعار النفط، فإن انخفاض الأسعار مُجدداً سيؤثر على ميزانية تلك الدول، حيث يؤدي التراجع في أسعار النفط إلى تراجع في إيرادات الدول النفطية على وجه العموم، وهو أمر يحول دون تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي وضعتها حكومات تلك الدول خلال السنوات الماضية. وإن كان الأمر ليس بالسوء الذي حدث في أعقاب انهيار أسعار النفط الذي بدأ من منتصف العام ٢٠١٤ وحتى العام ٢٠١٧، حيث بدأت معظم الدول العربية المنتجة للنفط في تحصين نفسها ضد تقلبات أسعار النفط وذلك بتنويع سياساتها للاقتصادية دون الاعتماد على مصدر وحيد لخلق الإيرادات.

أما الدول العربية المستهلكة للنفط، وأهمها مصر وتونس والأردن، فبإمكانها الاستفادة من تلك التحولات في أسواق النقط العالمية في ضوء احتمالات انخفاض أسعار النفط الخام فى الأسواق العالمية، فتلك الدول تضطر لشراء كميات من النفط الخام لتلبية احتياجاتها المحلية من الطاقة، ومن ثم يؤدي التراجع في أسعار النفط إلى انخفاض فاتورة الاستيراد وانخفاض العجز فى ميزان مدفوعات تلك الدول. وفي هذه المرة سيكون أمام الدول العربية غير المنتجة للنفط فرصة لتكوين مخزون إستراتيجي من النفط والغاز بالشكل الذي يجنبها التعرض لتقلبات السوق وارتفاع الأسعار مُجدداً. وبالتالي قد يمثل انخفاض أسعار النفط فرصة لاعتماد سياسات من شأنها تحفيز الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة وذلك بعد التخلص من دعم الدولة للمنتجات النفطية. وحتماً يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى دعم التطورات التنموية لتلك البلدان.

لكن اذا كان الانخفاض في الأسعار سيؤدي بالتبعية إلى انخفاض تكلفة استيراد الدول العربية غير النفطية لاحتياجاتها من النفط في الأجل القصير، فأصبح هناك ضرورة مُلحة على تلك الدول بالتفكير في حلول لأزماتها الطاقوية على المدى الطويل، إما من خلال تكوين احتياطات استراتيجية ضخمة مثلما يحدث في الصين والولايات المتحدة، أو من خلال التوجه لضخ استثمارات أكبر في الطاقة البديلة والمتجددة.

فمنذ عدة السنوات بدأت دول المنطقة العربية- في مقدمتها دول الخليج- تحديد منهجية مستقبلية للطاقة المتجددة من الشمس والرياح والحرارة والمياه، بهدف

الاستفادة من الإمكانات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة، وتنويع مصادر الطاقة بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد، وفتح مجالات علمية وتخصصية نوعية، ونقل الاقتصاد إلى وجهات استثمارية في قطاع الطاقة الكونية. كما حرصت دول الخليج على رسم استراتيجيات بناءة للطاقة الشمسية، وبدأت في صياغة رؤى عملية، نتج عنها بناء مدن متكاملة تعتمد على الطاقة المتجددة في دبي وأبو ظبي والرياض(١٥).

ولكن مازال هناك عدد من المتطلبات اللازمة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، يأتي في مقدمتها؛ مراجعة السياسات الحكومية وإعادة صياغتها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وربما ذلك ما بدأت به دول المنطقة العربية في الآونة الأخير من خلال فرض المزيد من الضرائب على استهلاك المواد البترولية، مع ضخ مزيد من الدعم للاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة. وكذلك العمل على تنمية الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة التي تتركز على المصادر المتجددة مثل الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

سادساً: هل مازال بإمكان أوبك التأثير على أسعار النفط العالمية

للشهر الثاني على التوالي، دفع تقرير سوق النفط الشهري لمنظمة "أوبك" الأسعار إلى مزيد من الانخفاض من خلال التأثير على معنويات السوق. ففي ١١ يوليو ٢٠١٨، بعد صدور تقرير المنظمة، سجل سعر خام برنت- القياس الأوروبي- أكبر انخفاض له في يوم واحد في خلال عامين، حيث انخفض إلى ٧٣,٤٠ دولاراً للبرميل بعد تصاعده بالقرب من ٨٠ دولاراً للبرميل، ومنذ ذلك الحين انخفض السعر إلى ٧١,٣٥ دولاراً وهو أدنى مستوى في ثلاثة أشهر.

ويعتبر ذلك تكراراً للسيناريو ذاته الذي حدث خلال يونيو ٢٠١٨، بعد صدور تقرير المنظمة الشهري انخفض سعر برنت إلى ٧٣,٤٤ دولار للبرميل بسبب عدم اليقين حول الطلب على النفط وذلك على الرغم من انتعاش الأسواق، بالإضافة إلى النقص المرتقب في الإمدادات. وتوقعت المنظمة انخفاض النمو الاقتصادي العالمي بنسبة

٣,٦٪ لعام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٣,٨٪ في عام ٢٠١٨، وبناء على ذلك؛ خفضت منظمة أوبك توقعاتها للطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٩ إلى زيادة قدرها ١,٤٥ مليون برميل يومياً، مقارنةً بـ ١,٦٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٨(١٦).

OPEC crude oil production based on *secondary sources*, tb/d

	2016	2017	4Q17	1Q18	2Q18	Apr 18	May 18	Jun 18	*Jun/May*
Algeria	1,090	1,043	1,014	1,014	1,022	990	1,035	1,039	*4.6*
Angola	1,725	1,637	1,628	1,562	1,487	1,511	1,519	1,431	*-88.3*
Congo	221	256	298	307	326	329	319	331	*12.0*
Ecuador	545	530	525	515	519	517	520	519	*-0.9*
Equatorial Guinea	160	133	129	134	127	127	127	126	*-0.8*
Gabon	221	200	199	195	187	185	187	190	*3.5*
Iran, I.R.	3,515	3,811	3,822	3,813	3,815	3,823	3,822	3,799	*-22.7*
Iraq	4,392	4,446	4,401	4,441	4,476	4,436	4,461	4,533	*71.5*
Kuwait	2,853	2,708	2,704	2,704	2,713	2,707	2,703	2,731	*27.3*
Libya	390	817	967	991	885	981	962	708	*-254.3*
Nigeria	1,556	1,658	1,760	1,780	1,685	1,764	1,632	1,660	*27.8*
Qatar	656	607	604	593	598	589	602	603	*0.8*
Saudi Arabia	10,406	9,954	9,975	9,949	10,110	9,898	10,015	10,420	*405.4*
UAE	2,979	2,915	2,892	2,850	2,875	2,868	2,862	2,897	*35.1*
Venezuela	2,154	1,911	1,762	1,538	1,387	1,433	1,388	1,340	*-47.5*
Total OPEC	**32,864**	**32,628**	**32,681**	**32,385**	**32,212**	**32,156**	**32,154**	**32,327**	***173.4***

Notes: Totals may not add up due to independent rounding.
OPEC production figure includes the Republic of the Congo.
Source: OPEC Secretariat.

وارتفع إنتاج أوبك في يوليو ٢٠١٨ مع ضخ السعودية لأحجام شبه قياسية من الإنتاج عند ١٠,٦٥ مليون برميل يومياً، في حين عززت روسيا الإنتاج إلى حوالي ١١,٢١ مليون برميل يومياً، وهي مستويات لم يسبق لها مثيل منذ انضمامها إلى المنظمة في اتباع سياسة خفض الإنتاج في يناير ٢٠١٧. وساهمت تلك الإمدادات المرتفعة من منظمة أوبك وروسيا في ظهور إشارات متزايدة على وجود تخمة جديدة في سوق النفط، وهو ما يزيد من القلق من أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن تحد من النمو الاقتصادي وتحد من الطلب على الطاقة، مما دفع النفط إلى أكبر انخفاض في عامين(١٧).

وتنبأت منظمة أوبك بأن الاستهلاك سيتباطأ وأن المزيد من الإمدادات ستظهر من خارج أوبك، وذلك على الرغم من التأخير في مشاريع المنبع وعدم قدرة النفط الصخري على زيادة الإنتاج. فعلى مدى خمسة أسابيع متتالية، ظل إنتاج الصخر الزيتي الأمريكي ثابتاً عند ١٠,٩ مليون برميل يومياً بسبب نقص خطوط الأنابيب وموانئ التصدير، والتي لا تكفي لنقل النفط من الحقول إلى الأسواق العالمية. ومن هنا يبدو أن منظمة أوبك مازالت قادرة على التحكم بأسعار النفط العالمية، فهي اعتادت طيلة السنوات الماضية العمل على تحقيق التوازن بأسواق النفط العالمية وذلك بالتحكم في العرض من جانب دولها الأعضاء، فكلما رأت المنظمة أن الأسعار قد ارتفعت تلجأ إلى اتخاذ قرارات من شأنها زيادة حصص الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار، وكلما تدنت الأسعار اتخذت المنظمة سياسة من شأنها تقييد الإنتاج وبالتالي يؤدي نقص المعروض إلى دفع الأسعار إلى أعلى.

المراجع

1. OIL MARKET AIMS TO FILL THE SUPPLY GAP AMID STRONG DEMAND, https://www.ogj.com/articles/print/volume-116/issue-7, 2/7/2018
2. Oil-Importing Countries Need a Cartel to Challenge OPEC, https://www.hellenicshippingnews.com, 4/7/2018
3. The New Oil Cartel Threatening OPEC, https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/T, 3/7/2018
4. To counter OPEC, India discusses 'Oil Buyers Club' with China for negotiating better terms with oil sellers, https://www.indiatvnews.com/business/, 13/6/2018

٥. الواقع بالجزء الغربي من ولاية تكساس الأمريكية والجزء الجنوبي الشرقي من ولاية نيو مكسيكو الأمريكية، ووفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، زاد إنتاج النفط في منطقة بيرميان ٧٣ ألف برميل شهريًا بين شهري فبراير ومارس ٢٠١٨. وذكرت وكالة معلومات الطاقة أن بيرمي ينتج ٣،٢ مليون برميل يومياً، مما يجعله أكبر حقل إنتاج نفط بري في أمريكا الشمالية.

6. U.S. oil production, led by the vast Permian Basin, is expected to supply the world, https://www.dallasnews.com/business/energy, 5/3/2018
7. Why Big Oil Is Helpless To Prevent A Supply Crunch, https://www.forbes.com/, 16/7/2018.
8. Lone Star Rising, http://fortune.com/longform/permian-basin-oil-fortune-500/, 25/5/2018.
9. Personal Finance: What is the Strategic Petroleum Reserve?, https://www.timesfreepress.com/news/business, 17/7/2018
10. IEA sees tight global oil market, higher prices into next year, https://www.theglobeandmail.com/business/, 13/6/2018
11. Monthly Oil Market Report, file:///E:/2018/Ahram%20Magazines%20Topics/OPEC_MOMR_July_2018.pdf.
12. No End In Sight For Venezuela's Oil Crisis, https://oilprice.com/Energy/, 12/7/2018
13. How unstable is Libya's oil production?, https://www.reuters.com/, 16/7/2018

١٤. الطاقة الشمسية.. اقتصاد الغد، الشرق القطرية، ٢٠١٧/٢/٥

15. Has OPEC's MOMR Become More Strategic Than Pragmatic?, https://seekingalpha.com/, 18/7/2018
16. Oil prices fall as OPEC boosts supplies, https://guardian.ng/business-services/, 3/8/2018